

حكم باسم الشعب

بالجلسة المنعقدة علنا بسراي المحكمة اليوم الاثنين الموافق ١٢/٧/٢٠١٥ م

(رئيس المحكمة)

برئاسة السيد الأستاذ / ميسرة الدسوقي

(رؤساء بالمحكمة)

وعضوية السيدين / محمد فريد و احمد أبو ريه

(وكيل النيابة)

وبحضور السيد الأستاذ / 

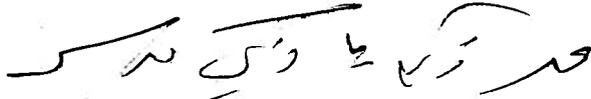
(أمين السر)

والأستاذ / عاطف عبد السلام

صدر الحكم في الجذحة رقم ١٦٥٨١ لسنة ٢٠١٥ جناح النزاهة

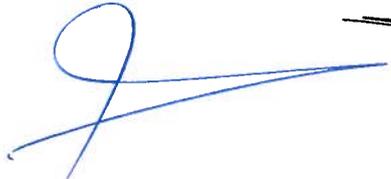
والمقيدة برقم ١٩١٦ لسنة ٢٠١٥ جناح مستأنف شرق القاهرة

ضد /



رئيس المحكمة

أمين السر



وقد تواتر قضاء النقض على أن " من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا مارأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بني عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن يحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن بشأن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف يكون في غير محله " (الطعن رقم 1007 لسنة 44 ق ، جلسة 1974-12-03)

و حيث قضت محكمة النقض بأنه: "ولما كان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا مارأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بني عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل إليها ، إذا الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها و تدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ." (الطعن رقم 226 لسنة 50 بتاريخ 1980/5/19 المكتب الفني 31)

و حيث قضت محكمة النقض بأنه: " فإذا اعتنق الحكم الاستئنافية أسباب الحكم المستأنف فلا ضروره لبيان تلك الأسباب بل يكفي الإحالة إليها إذا الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها " (نقض 1977/1/17 س 119-25-28 طعن رقم 1054 لسنة 46 ق)

و حيث قضت محكمة النقض بأنه: "من المقرر في قضاء النقض أن الأساس في المحاكمة الجنائية هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من أي دليل له مأخذ في الأوراق وللمحكمة الموضوع سلطه تقدير كل دليل بالأوراق " (طعن رقم 156 س 44 ق جلسة 1993/10/14).

و حيث قضت محكمة النقض بأن: " لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أي دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق " (الطعن رقم 1094 لسنة 54 ق جلسة 1975/11/30).

و حيث قضت محكمة النقض بأن: "القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته " (نقض 1979/12/6 مجموع الأحكام س 30-ص 902 من قانون الإجراءات الجنائية معلقا " على نصوصها - المستشار / حسن علام - ضبعه نادي القضاء - 1991 ص 499).

وقد تواتر قضاء النقض على أن " من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا مارأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بني عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن يحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن بشأن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف يكون في غير محله " (الطعن رقم 1007 لسنة 44 ق ، جلسة 1974-12-03)

ومتى كان ما تقدم وهدياً به فلما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه بالإدانة على أسباب سائغة قانوناً اطمئنت إليها المحكمة فتأخذ بها بما يقوم مقام إيرادها في هذا الحكم وقد ثبت الاتهام في حق المتهم آنه ذلك ، اصور لمرفوع

الكلام بتوقيع نيس بوك الكمال بالمتهم فثبتت بلا جريمة اذا لم اخبرك زبهوا اهانته بشأن الجرم
ومررني على الافضل بالاسم لعل من فحول عرض تلك اصور و المحامات و اسرار
استدرا و سبيل لا تصالحت سائغ الصاير

فصلا عن ان المتهم لم يده دفاعا ينال مما اطمئنت اليه المحكمة ولم يفتد ما يغير وجهة الراي في الدعوى ومن ثم نقضى معه المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف على نحو ما سيرد بالمنطوق وحيث أنه عن المصارييف فالمحكمة تلتزم بما للمرفوع
عملا بنص المادة 314 من قانون الإجراءات الجنائية.

فلهذه الأسباب: حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والمصارييف.

٦٦٦٧١
١١/١١
١٩٦٧